بينهم (83) من الاناث:

1077 عربياً وأجنبياً ارتكبوا جرائم مختلفة العام الماضي

تقرير / وائل شرحة

كشفت وزارة الداخلية عن عدد المتهمين غير اليمنيين بارتكاب جرائم مخالفة للقانون خلال العام الماضي بعموم محافظات الجمهورية بلغت نحو (1077) متهماً بينهم (83) أنثى.

وأشار التقرير الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية إلى أن المتهمين بارتكاب جرائم تتعارض مع القانون من حاملي الجنسيات العربية خلال العام الماضي قد وصل عددهم إلى (483) متهماً بينهم (47) امرأة, و(594) متهماً بممارسة أعمال مخلة بالآداب والقانون من حاملي الجنسيات الأجنبية خلال الفترة ذاته بينهم (37) من الإناث.

وقال التقرير إن الجرائم المتهمين بارتكابها تنوعت ما بين الشروع في القتل والاغتصاب وممارسة السرقة بأنواعها المختلفة (منازل, سيارات, محلات تجارية..) وكذا شرب الخمر وتعاطي الحشيش المخدر وتزييف العملة الوطنية والأجنبية والتسبب في أحداث عاهات مستديمة وغيرها من الجرائم والأعمال التي يحظر القانون ممارستها.

وأوضح التقرير ذاته أن عدد الأشخاص المجني عليهم من غير اليمنيين خلال العام الماضي قد وصل إلى (342) شخصاً بينهم (69) من الإناث.. مبينا في التقرير عدد المجني عليهم من حاملي الجنسية العربية والذين بلغو نحو (146) شخصا بينهم (29) أنثى, بينما بلغ عدد الأشخاص المجني عليهم من حاملي الجنسية الأجنبية إلى (196) شخصاً بينهم (40) أنثى.

زوج يستعيد زوجته " الحانقة" بإيهامها انه عريس

ارتدى بدلة جديدة ورباط عنق وعقد فل وغادر المنزل

كان قد حاول معها لأكثر من أسبوع أن تعود إلى منزله إلا أنها وأسرتها رفضوا ذلك؛ مشترطين عودتها بعدد من المطالب؛ رغم امتثال الزوج الاعتذار من زوجته وإرضائها.. وبحسب الزوج الذي يروي قصته أن زوجته خرجت من المنزل بسبب خلاف ومشادة كلامية بين الزوجة وحماتها وعتاب حامي الوطيس نتج عنه مغادرة الزوجة إلى منزل أهلها القريب جدا من منزل زوجها .

حدثت بالعاصمة صنعاء

يروي تفاصيلها | محمد العزيزي

احتار الزوج كثيرا في حل هذه المشكلة خاصة وأن والدته تعاني من السكر والضغط والكلى وهي جاءت إليه لغرض العلاج وستعود إلى بيتها في محافظة أخرى؛ وأيضا هي تتنقل كل يومين في بيت من أبنائها الثلاثة الساكنين في العاصمة صنعاء؛ كانت الوشوشة والكلام والتعبئة قد أخذت طريقها إلى الأم (والدة الزوج) التي لم تتورع من شن الهجوم على زوجة ابنها على خلفية ما وصلها من أخبار وروايات متعددة الأهداف والأغراض.. المهم أن الخلاف اخذ منحى صعباً وضع الزوج في حيرة من أمره؛ فالزوجة غادرت منزل أهلها والأم ذهبت هي الأخرى إلى منزل ابنها الأخر؛ وظل هو بين حيطان المنزل مع أطفاله الثلاثة .

بعد أيام من المشكلة ذهب الزوج لإعادة زوجته وامتثل لأهل الزوجة بالاعتذار ومراضاتها عن كل ما حصل وبدر من والدته؛ وقد فعل ذلك مع والدته حتى لا تغضب عليه من باب الطاعة ومراعاة لوضعها الصحي.. إلا أن زوجته وأهلها أخذتهم العزة بالإثم؛ وانهالت على الزوج الشروط والمطالب والعقوبات تحت بنود مختلفة..

غادر منزلهم وعاد إلى بيته؛ وبعد أيام رفع دعوة قضائية في المحكمة بنطاق احد مناطق الأمانة لاستعادة زوجته إلى بيت الطاعة وظل ينتظر قبل تسليمهم ورقة الاستدعاء إلى المحكمة عل وعسى يكون الصلح الودي هو المخرج لحل المشكلة ولكن دون فائدة .

يقول الزوج محمد الجرادي موظف حكومي : خطرت على بالي خطة أستطيع من خلالها إغاظة الزوجة التي اعتقد أنها إذا تأكدت من جديتها ستتغير المعادلة؛ ذهبت صباحا وشريت بدلة جديدة وربطة عنق وحلقت الشعر واللحية؛ وفي عصر اليوم التالي لبست تلك الثياب ووضعت عقد الفل على عنقي وتأهبت لمغادرة المنزل.. أولادي الكبار أعمارهم 11 و9 سنوات سألوني.. أين أنت ذاهب ؟!!..

كانت الإجابة أنا يا بابه عريس.. صاح الأبناء لا يا بابه؛ هم كانوا رافضين هذه الفكرة ومعارضين لها؛ البنت التي هي أكبرهم انطلقت إلى منزل أهل أمها وأخبرت والدتها بالأمر؛ تأخرت ما يقارب الساعة في البيت عنوة انتظر ردت الفعل؛ في تمام الرابعة والنصف تماما تحركت وصعدت السيارة؛ كانت زوجتي على نافذة بيت أهلها تراقب الوضع؛ فعندما رأتني بذلك الشكل لم تتمالك أعصابها ناديتني من النافذة عد إلى البيت وأرسلت ابنتها إلي تترجاني أعود؛ لم أساوم عدت مسرعا إلى البيت وهي تلحقني إلى البيت؛ التقينا في المنزل؛ كان سؤالها إلى أين ذهب بهذا المنظر الجميل ؟!!! يقول زوجها " كان ردي سريعا أنا عريس؛ أنت لم تعودين إلى البيت فقررت أن أكون عريساً.. فقالت: ممنوع الخروج من البيت وما فيش عرس ولو على جثتي .فكانت النهاية بعودة الزوجة إلى منزل زوجها.. واكتشافها بعد يوم من التمثيلية أنها كانت خدعة لأجل استرجاعها إلى بيت زوجها .

قف

عبدالوهاب مزارعة

أمام وزير الداخلية

أعتقد جازماً أن رجال الأمن من ضباط وصف ضباط وجنود يعرفون حدود عملهم وقانونية ما يفعلون.. وأن أي تمادٍ أو تجاوز قد يحدث في النادر يقوم به البعض منهم وهم مدركون لذلك ومستغلون عدم فهم المواطن.

أقول ما أقول وأنا أتذكر حالة هنا أو هناك من التجاوز هي في تناقص يوماً بعد آخر لأن الوعي المجتمعي في تزايد مستمر لدى المجتمع من رجال أمن ومواطنين.

من الحالات القليلة والنادرة ما تعرضت له شخصياً خلال الأسبوعين الماضيين إذ استدعيت لقسم الشرطة دون أن أكون شاهداً أو مستلهماً أو شاكياً.. وهذا مخالف لقانون الإجراءات الجزائية الذي عملت لأكثر من ستة عشر عاماً في توعية رجل الأمن والمواطن به وبغيره من القوانين عبر هذا الملحق منذ أن كان صفحة واحدة تحت مسمى (قضايا وحوادث) وحتى تأسيس ملحق (قضايا وناس) وإلى اليوم.

رفضت استدعاء مركز الشرطة لعدم وجود مسوغ قانوني لاستدعائي.. وأعلم وتعلم ـ عزيزي القارئ ـ أن كثيراً من الناس يساقون إلى أقسام الشركة بعضهم لوجود مشكلة وبعضهم للضغط عليهم ثم حل المشكلة ودياً في أقسام أو مراكز الشرطة.. وهذه مسألة ملتبسة.

في السنوات التي تولى فيها الدكتور رشاد العليمي وزارة الداخلية بدأ مع فريق عمله الاهتمام بمراكز الشرطة وتحسينها وتحسين أدائها.. وكانت تلك خطوات جيدة جديرة بأن تتابع لترتقي بالعلاقة بين رجل الأمن والمواطن.. فهي في الأول والأخير علاقة تعاون فلا الأمن يستتب بدون تعاون المواطن ولا رجل الأمن سيؤدي عمله دون الالتزام بالقوانين النافذة.

أملنا في معالي وزير الداخلية الجديد اللواء عبده حسين الترب أن يضع ضمن أولوياته تحسين الأداء في مراكز الشرطة والالتزام بالقوانين النافذة لتحقيق الأمن والاستقرار لنسد أي ثغرة يمكن أن ينفذ منها المتنفذون والمتمصلحون ومن يظنون أنفسهم أنهم (مراكز قوى).. الوطن فوق الجميع ولا مجال لتمييز مصلحة أحد على أحد بمخالفة القانون.

Mozareaa@gmail.com

الجهات الرسمية أكدت أن سبب الجنوح الظروف الاقتصادية

4874 حدثاً متهماً بارتكاب جرائم ومجني عليهم

تقرير / وائل شرحة

بلغ إجمالي عدد الأحداث « الأطفال» المتهمين بارتكاب جرائم مخالفة للقانون خلال العام الفائت إلى (2606) طفلاً بينهم (133) طفلة في عموم محافظات الجمهورية.

وأشار التقرير الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية إلى أن (2606) حدثاً متهماً بممارسة أعمال مخالفة للقانون كالشروع في القتل والإيذاء العمدي والتسول وكذا سرقة السيارات والمحلات التجارية والمنازل والتفجير العمدي والسب وانتهاك حرمة المسكن وغيرها من الأعمال المخلة بالأمن والاستقرار.

وكشف التقرير بأن عدد المجني عليهم من الأحداث الذين لم يتجاوز عمرهم السابع عشر خلال الفترة نفسها والذي وصل عددهم إلى (2268) حدثاً بينهم (338) طفلة من محافظات الجمهورية.. وأشار التقرير إلى أن الجرائم التي تعرض لها هؤلاء الأحداث متنوعة ما بين التسول والزنا واللواط والقذف والشروع في القتل وغيرها من الأعمال التي يحرم القانون ممارسته ويعاقب من يمارسها.

من جانب آخر اعتبرت رئيسة محكمة الأحداث بأمانة العاصمة القاضية/ أروى المقطري الظروف الاقتصادية والاجتماعية وأرتفاع نسبة البطالة بين أوساط المجتمع من أهم العوام التي تدفع بالأحداث إلى الانحراف في سن مبكر.. مشددة على ضرورة أن توفر الحكومة الظروف والأجواء المناسبة التي تساعد على إبعاد الحدث عن الانحراف وتساهم في عملية تنشئته وتأهيله.

وأوضحت القاضية/ أروى المقطري أن هناك من يدفع الأطفال إلى الانحراف بغرض الاستفادة والكسب من ورائهم.. منوهاً بأن فكر الحدث عند ارتكاب الجرم يكون قاصراً وغير مدرك بنتائج وعقوبة الجرم.

وحول فكر الحدث وقت ارتكاب الجريمة قالت رئيسة محكمة أحداث الأمانة « فكر الحدث عند إرتكاب الجرم يرتبط بقصر الإرادة, فحين يقدم على الجرم لا يفكر في العقوبة الناتجة عن قيامه أو ارتكابه لذلك الجرم, فالطفل يقوم بأي شيء دون معرفة مسبقة بالخطورة أو التأثيرات التي يمكن أن تنتج عن ما يرتكبه».. لافتة إلى أن الحدث يكتسب طرقاً ووسائل ارتكاب الجريمة من المجتمع المحيط به, والبيئة التي يعيش فيها.

معتقل يمني بسجن عراقي دون تهمة

عبدالناصر الهلالي

خمس سنوات مضت وهو في سجن انفرادي بإحدى المعتقلات المحاجر السود بالعراق وهذا يعرف بسجن صغير تحت الأرض بالكاد يكفي جسده الذي عانى كثيرا من التعذيب والانتهاكات التي لا يتحملها آدمي في الحالات الطبيعية علي محمد الديلمي الطالب اليمني في العراق يقبع الآن بالسجن العراقي أمه لا تزال بانتظاره منذ أن غادرها في العام 2001م حالات الحزن والألم لا تفارق وجوه أسرة الديلمي وعندما يعجزون عن فعل شيء يطلقون لدموعهم العنان لعل النائمين في مكاتبهم الرسمية يسمعون.

بدأت قصة علي محمد الديلمي مع الغربة عن الوطن في العام 2001م بعد أن أنهى دراسته الثانوية القسم العلمي في أمانة العاصمة وحصوله على معدل مكنه من الحصول على منحة دراسية في مدينة أبو غريب في العراق درس الديلمي في الجامعة العراقية بتخصص هندسة اتصالات كالطلبة اليمنيين في العراق .. ظل الديلمي يواظب على دراسته الجامعية بكل اجتهاد لكي يعود إلى بلده بتقدير ممتاز ويقدم الجديد في عالم الاتصالات.

في العام 2002م تزوج الديلمي بفتاة عراقية في نفس المدينة التي كان يدرس فيها في أبو غريب هذه المدينة اشتهرت بسجنها بعد الفضيحة المدوية للقوات الأميركية التي اجتاحت العراق بعد سقوط نظام صدام حسين إذ كانت الفضيحة بممارسة أبشع الجرائم بحق السجناء العراقيين جاء في ذلك الاغتصاب والتعذيب الوحشي وظهرت الكثير من الصور المسربة التي تحاكي تلك الانتهاكات من قبل تلك القوات.

عاش الديلمي مع زوجته حياة سعيدة في الوقت الذي كان يجتهد في دراسته الجامعية عله يكون شيئاً ما في المستقبل كانت حياة مليئة بالابتسامة والسعادة ثمان سنوات بعد تزوجه أنجب ثلاثة أطفال أكبرهم يبلغ من العمر سبع سنوات.

في العام 2009م نفذت القوات الأميركية حملة مداهمات إلى المنازل في المدينة وكان منزل الديلمي ضمن المنازل التي داهمتها تلك القوات بوحشية من خلال إطلاق النار على السكان المحليين هناك أصيب حينها الديلمي بطلقة نارية في إحدى قدميه واعتقلته القوات الأميركية وهو في تلك الحالة الدامية وظل لمدة سنتين يخضع للمحاكمة بمعية تلك القوات التي ملأت العراق عويلا غير أن المحاكمة برأته من التهم المنسوبة إليه وسلمته إلى الشرطة العراقية بغية الإفراج عنه قوات الشرطة العراقية اعتقلته مجدداً بدلاً من تنفيذ حكم الإفراج بتهمة أنه يمني وحسب لا تهمة أخرى تستدعي اعتقال الديلمي بعد أن أفرجت عنه القوات الأمريكية فوز الاعتقال من قبل الشرطة العراقية أودع الرجل المحاجر السود في العراق، وهذا النوع من أسوأ السجون العراقية الانفرادية بعد فضيحة القوات الأميركية في سجن أبو غريب ما هو أبشع من ذلك يمارس ضد الديلمي في سجنه مضت حتى الآن خمس سنوات على سجنه دون أن يقدم إلى المحاكمة أو يطلق سراحه الطالب اليمني ذهب للدراسة بعد حصوله على المنحة الدراسية هناك ولم يذهب لشيء آخر حتى يعتقل دون تهمة.

زوجته لم تستطع فعل شيء لأنها معرضة للاعتقال بتهمة الزواج بيمني الأمر الذي أطال أمد اعتقاله. عبدالسلام الديلمي شقيق المعتقل يتواصل مع زوجته أخيه العراقية بشكل مستمر بعد أن عرف قبل ثمانية أشهر بخبر اعتقال شقيقه علي وكان آخر تواصل قبل شهرين لمعرفة عما إذا كانت زوجة المعتقل حصلت على معلومات عن زوجها في السجن.

ما تعرفه الزوجة أن زوجها اقتيد إلى المعتقل دون تهمة غير أن الشرطة العراقية التي تمارس التعذيب على الديلمي تحاول إجباره على الاعتراف بتهم كيدية كما تفعل مع غيره من المعتقلين اليمنيين.

ويقول عبدالسلام الديلمي بعد أن عرفنا بخبر اعتقال علي وأمي الكبيرة بالسن تعيش حالة نفسية عصيبة على ابنها في السجن وأبنائه الأطفال الذين افتقدوا عبدالسلام لم يترك مكانا دون الذهاب إليه ذهب إلى وزير حقوق الإنسان ووزير العدل والجميع كما يقول وعدوه بفعل شيء لتخليص الأسرة من هذه الكربة.

ويضيف آخر تواصل لي كان مع السفير اليمني في العراق الذي أعطيته بطاقة شقيقي لكن لم يحدث جديد حتى اللحظة وكانت أسرة علي الديلمي قد ناشدت الجهات الرسمية المعنية بالأمر ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في وقت سابق بالوقوف إلى جانبهم وتخليصهم من هذه المحنة.

وجاء في المناشدة أن شقيقهم يعاني من سوء المعاملة والتعذيب الوحشي داخل المحاجر السود ولم يتم نقله إلى المعتقلين اليمنيين على الأقل حتى تتمكن السفارة اليمنية من متابعة قضيته.

وحملت منا شدة أسرة المعتقل للمسؤولين في الحكومة اليمنية والسفير اليمني بالعراق ووزارة الخارجية والتعليم العالي والبحث العلمي كامل المسؤولية من تدهور صحة أبنهم في المعتقل العراقي مطالبين تلك الجهات بالضغط على الجانب العراقي بنقل المعتقل إلى جانب المعتقلين اليمنيين والإفراج عنه وروى لهم أحد المعتقلين اليمنيين من المفرج عنهم مأساة السجناء اليمنيين هناك من خلال التعذيب المفرط لهم وإجبارهم على قبول التهم الكيدية والاستسلام أمام رغبة السلطات العراقية ويؤكد المحامي محمد الحجلي أن ما يتعرض له السجناء اليمنيين في العراق مخالفا لاتفاقيات حقوق الإنسان الدولية الخاصة بمناهضة التعذيب.

ويقول إن ما يتعرض له علي الديلمي مخالف لتلك الاتفاقية الصادرة في العام 1984م ومخالف للمادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1949م والتي تنص على أنه لا يجوز إخضاع أحدا للتعذيب ولا للمعاملة القاسية بحق الإنسانية.

وبحسب الأخبار الواردة من العراق التي تتناقلها وسائل إعلامية مختلفة فإن عدد السجناء في المعتقلات العراقية 22 معتقلاً أفرج عن ستة منهم البعض تجاوزت مدة اعتقالهم سبع سنوات وأغلبهم محكومين وفقا لأحكام المادة (10) من قانون العقوبات العراقية .. بالسجن سنوات طويلة والإعدام.

وتشير الأخبار إلى أن المعتقلين الذين صدرت أحكام بحقهم 15 معتقلاً وفقا لتلك المادة من قانون العقوبات وكان وزير العدل اليمني القاضي مرشد العراشاني قد التقى القائم بأعمال السفارة العراقية في صنعاء وأكد له اهتمام الجمهورية اليمنية والمعتقلين اليمنيين في السجون العراقية وأخبره أن الحكومة تتعرض لضغط شعبي في هذا الخصوص.

حتى هذه اللحظة لا جديد في قضية الديلمي وبقية المعتقلين في السجن العراقية أهالي المعتقلين فقط بانتظار الفرج، وعلى الجانب الحكومي للتحرك بجدية للضغط على السلطات العراقية بالإفراج عن كافة المعتقلين لديها.